

بيان جهود سلطنة عمان في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

انطلاقاً من المرسوم السلطاني رقم 2013/64 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن إسناد متابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتولي الجهاز مهام هيئة مكافحة ومنع الفساد، فقد عكف الجهاز على القيام بكل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الدور على الوجه الأكمل، وبما يتناسب مع سمعة ومكانة سلطنة عمان في المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، وفي إطار تنفيذ متطلبات الاتفاقية فقد قام بعدة إجراءات تتمثل في الآتي:

انتهت سلطنة عمان من استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية؛ وقد امتدت دورة الاستعراض الأولى خلال الفترة (2011-2015)، وتضمنت استعراض تنفيذ سلطنة عمان لمواد الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون)، والرابع (التعاون الدولي)، أما دورة الاستعراض الثانية خلال الفترة (2017-2021)، شملت استعراض تنفيذ سلطنة عمان لمواد الفصلين الثاني (التدابير الوقائية)، والخامس (استرداد الموجودات)؛ وتضمنت الخلاصة الوافية لتقرير استعراض سلطنة عمان عدد من التجارب الناجحة فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية، حيث أشادت الوفود المشاركة في عملية الاستعراض بالوضع التشريعي لسلطنة عمان من حيث توافقه مع غالبية متطلبات أحكام الاتفاقية مما انعكس إيجاباً على تقرير الاستعراض. وتزامناً مع الإجراءات المطلوبة لتنفيذ مقتضيات الاتفاقية والتي تتطلب مراجعة المنظومة التشريعية لسلطنة عمان، صدرت بعض القوانين ذات الصلة وهي: قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2016/30، وقانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2018/7، وقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/18.

كما أقر مجلس الوزراء الموقر دراسة تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/112 بهدف تعزيز الشفافية والإجراءات الحكومية

المتخذة لمكافحة الفساد، ويقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة حول التعديلات التي سيتم إدخالها على القانون الساري تحقيقاً للمزيد من الحماية للمال العام.

كما قام الجهاز بإعداد مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة، إعمالاً لحكم المادة (8) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وصدرت بالقرار رقم 2019/7 من رئيس مجلس الخدمة المدنية -آنذاك-، حيث احتوت المدونة على عدد من المواد القانونية المتعلقة بالأحكام العامة والواجبات العامة وواجبات الموظف وإقرار الذمة المالية والحفاظ على المال العام وطريقة استخدام التقنية عند أداء المهام الوظيفية، وتسري المدونة على جميع الموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة باستثناء من تصدر لهم مدونات سلوك وظيفية خاصة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وإعمالاً لمقتضيات المادة (5) من الاتفاقية المشار إليها قام الجهاز بإعداد الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة 2022-2030؛ حيث تم استطلاع ودراسة التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاستراتيجيات الوطنية، والاسترشاد بإصدارات المنظمات الدولية المختصة، لتكون بمثابة الإطار العام الذي يوجه دور الحكومة والمجتمع في سبيل تنسيق وتظافر جهود القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة، حيث تهدف هذه الخطة إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية وهي:

- 1- تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق منظومة تشريعية فاعلة.
- 2- تنسيق الجهود وتفعيل التعاون الداخلي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- 3- تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.
- 4- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد.

وتحتوي الخطة على آلية لتنفيذ دور الجهات ذات العلاقة وبما يحقق الوعي والنزاهة في المجتمع ويحدد دور كل جهة من تلك الجهات في سبيل المشاركة الفاعلة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ووفقاً للمسلك الذي حدده المشرع في قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111 وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح المشار إليه فإن الجهاز يقوم بأعمال اختصاصاته في عدد من المخالفات التي تندرج ضمن الأفعال التي تعد من قضايا الفساد بموجب نصوص الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمجربة كذلك بموجب القوانين السارية في سلطنة عمان؛ حيث يقوم الجهاز بمتابعة الإجراءات القانونية بشأن ما يتم رصده من شبهات وفق تنظيم داخلي بالتنسيق مع الادعاء العام والمركز الوطني للمعلومات المالية.

كما قام الجهاز باستحداث عدد من الدوائر في هيكله التنظيمي تلبيةً لمتطلبات الاتفاقية وهي: دائرة إقرارات الذمة المالية، ودائرة الشكاوى والبلاغات، ودائرة التواصل والاعلام، ودائرة المنظمات الدولية.

ويسعى الجهاز بخطى حثيثة إلى رفع مستويات النزاهة وتعزيز ثقافة المجتمع في حماية المال العام وترسيخ أسس الرقابة الذاتية، وتربية النشء على قيم النزاهة وحماية المال العام والشراكة المجتمعية في الحفاظ عليه؛ حيث يتيح الجهاز عدداً من القنوات المتنوعة لتقديم البلاغات والشكاوى الواردة من المجتمع بمختلف فئاته، ومنها نافذة الشكاوى والبلاغات بالموقع الإلكتروني للجهاز، وتطبيق الجهاز في الهواتف الذكية، إلى جانب البريد والفاكس أو الحضور لمقر الجهاز أو أحد أفرعه في المحافظات.

وحرصاً من الجهاز على تعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة في مجال مكافحة الفساد من خلال تبادل الخبرات والمعلومات ذات الاهتمام المشترك للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة، فقد وقع الجهاز برنامج تعاون مع المركز الوطني للمعلومات المالية، لتبادل المعلومات والخبرات والمهارات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويولي الجهاز أهمية بالغة للجانب الخاص بأنشطة وفعاليات التوعية وتعزيز النزاهة، وتتمثل مظاهر ذلك من خلال تنفيذه للعديد من الأنشطة والتي تتلخص في الآتي:

1- إعداد وتنفيذ خطة إعلامية توعوية سنوية تتضمن أنشطة توعوية متنوعة كالندوات التوعوية بهدف التوعية وتعزيز النزاهة ونشر المعارف للمجتمع حول حماية المال العام وتعزيز النزاهة بالعديد من الجهات المشمولة برقابة الجهاز والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف محافظات سلطنة عمان.

2- نشر المفاهيم المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الصحف المحلية وحسابات التواصل الاجتماعي، والاستمرار في إنتاج برنامج "نزاهة"، والذي يتم بثه في مختلف القنوات التلفزيونية والإذاعية، والاستمرار كذلك في إنتاج البرنامج الإذاعي "الرقابة مسؤولية الجميع"، والذي يبث في إذاعة سلطنة عمان.

3- مشاركة المجتمع المحلي في فعالية "اليوم الدولي لمكافحة الفساد" الذي يصادف التاسع من ديسمبر من كل عام وذلك من خلال نشر المقالات التوعوية، والتفاعل في حسابات الجهاز على مواقع التواصل الاجتماعي، وبث تقارير تلفزيونية حول دور الجهاز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما قام الجهاز بإصدار ونشر ملخص المجتمع لعام 2020؛ تجسيدا للتوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، وسعياً من الجهاز لتحقيق أهدافه بما يتوافق مع أهداف رؤية عمان 2040 المتضمنة تطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة فاعلة ومستقلة، وتحقيقاً لمتطلبات الخطة الخمسية العاشرة لتعزيز الشفافية والإفصاح بما يخدم العملية التنموية في سلطنة عمان.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي فإن الجهاز يحرص على المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية التي تعقد في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد كدورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاجتماعات والأنشطة التي تعقد على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج

العربية وهي: اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجتماعات أصحاب السعادة الوكلاء والنواب بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجتماعات لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

كما يقوم الجهاز بمتابعة ورصد وتحليل المؤشرات الدولية ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وأهمها مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر بشكل سنوي.